

الموضوع : التشريعات الليبية

قانون رقم 2 لسنة 1424 ميلادية بتعديل
بعض احكام القانون رقم 1 لسنة 1993
افرنجى بشأن المصارف والنقد والائتمان

المصدر : الجريدة الرسمية

العدد 18

السنة الثالثة والثلاثون

جميع القوانين والقرارات واللوائح المدرجة مأخوذة من مصادرها الرئيسية مع تحملنا كافة
المسئولية

عبد الرزاق بشير الوحيشي

مشرف الموقع :

<http://cfc2003.yoo7.com/>

00218913662383

abdo1953@live.co.uk

منتدى نادي الطفل والاسرة

<http://cfc2003.yoo7.com/> • 00218913662383 • abdo1953@live.co.uk

قانون

رقم (2) لسنة 1424 ميلادية

بتعديل بعض أحكام القانون

رقم (1) لسنة 1993 افرنجي

بشأن المصارف والنقد والائتمان

مؤتمر الشعب العام ،

تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية في دور انعقادها للعام 1424 ميلادية بشأن إقرار الميزانية العامة وقانونها ووضع بنود جدول اعمالها للعام 1424 - 1425 ميلادية والتي صاغها الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية الاساسية واللجان الشعبية والتقابات والاتحادات والروابط المهنية (مؤتمر الشعب العام) في اجتماعه للعام 1424 ميلادية بشأن صياغة قرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية بشأن اقرار قانون الميزانية وبنود جدول أعمال المؤتمرات الشعبية الاساسية للعام 1424 ميلادية 1425 ميلادية في الفترة من 3 .. إلى 6 . صفر الموافق من 1 . 4 ناصر . 1424 ميلادية .
وعلى القانون رقم (1) لسنة 1993 افرنجي بشأن المصارف والنقد والائتمان .

(صيغ القانون الاتي)

المادة الاولى :-

تعديل المادة (53) من القانون رقم (1) لسنة 1993 افرنجي المشار إليه ليكون نصها على النحو الاتي :-

المادة الثالثة والخمسون :-

يشترط في المصارف التجارية ان تتخذ شكل شركة مساهمة ليبية لا يقل رأسمالها المكتتب فيه عن ثلاثة ملايين دينار موزعة على اسهم اسمية لا تزيد قيمة السهم الواحد منها على عشرة دنانير يساهم فيه الاشخاص الطبيعيون والاعتباريون الليبيون العامة والخاصة وفقاً للقواعد والشروط التي يصدر بتحديداتها قرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على اقتراح الأمين المختص بعد التشاور مع مصرف ليبيا المركزي شريطة ان تطرح الاسهم

عن طريق الاكتتاب العام وذلك بما لا يزيد ما يملكه الشخص الطبيعي على (1 %) من مجموع عدد الاسهم ، كما لا يجوز أن يزيد ما يملكه مع اصوله وفروعه على (2 %) من مجموع عدد الاسهم .

ويجوز ان يؤذن للمصارف غير الوطنية أن تفتح لها فروعاً أو وكالات أو مكاتب تمثيل داخل الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وفقاً للشروط والاضاع التي يقررها مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي ، وبعد موافقة اللجنة الشعبية العامة .

المادة الثانية : -

يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية وفي وسائل الاعلام المختلفة .

مؤتمر الشعب العام

صدر في سرت : 6 / صفر /

الموافق : 4 / ناصر / 1424 ميلادية